جـــــامعة غرداي ـــــة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطالب:
البرج خالد

بعنوان:

تقييم الصلابة البنكية وفق مقاربة CAMELS
دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

قُيّمت و أجيزت بتاريخ: 15 جوان 2021

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. محمد زوزي	أستاذ محاضر أ	غرداية	رئيسا
د. علي بن ساحة	أستاذ محاضر أ	غرداية	مشرفا و مقررا
أ.أولاد الهدار فاتح بلقاسم	أستاذ مساعد أ	غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

جـــــامعة غـرداي ـــــة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطالب:

البرج خالد

بعنوان:

تقييم الصلابة البنكية وفق مقاربة CAMELS

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

قُيّمت و أجيزت بتاريخ: 15 جوان 2021

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. محمد زوزي	أستاذ محاضر أ	غرداية	رئيسا
د.علي بن ساحة	أستاذ محاضر أ	غرداية	مشرفا و مقررا
أ.أولاد الهدار فاتح بلقاسم	أستاذ مساعد أ	غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

أهدي هذا العمل و الجهد إلى كل من:

إلى روح أبي الطاهرة اسكنه الله فسيح جناته

إلى أمي العزيزة ربي يشفيها التي لها الفضل و المنة في

دعواتها لي في النجاح و مواصلة الدراسة

(أدامها الله لنا)

إلى كل من تمنوا لي الخير دائما أخوتي و أخواتي

إلى عائلتي الصغيرة زوجتي و ابني عمر

إلى أصدقائي و زملائي بالدراسة

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أُجلُّهم وأحترمهم

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية غرداية

إلى كل من له الفضل عليا .

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد و على آله و صحبه و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد..

فإنني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي انجاز هذا العمل بفضله ، فله الحمد أولا و آخرا .

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة, خلال هذه الفترة ، و في مقدمتهم أستاذي الدكتور المشرف علي بن ساحة و الأستاذ الجامعي بن علي ميلود الذي مد لي العون الكبير في الجانب التطبيقي و أخت أ. جعني موظفة بجامعة غرداية وكل من وقف إلى جانبي في اتمام هذه المذكرة.

جزى الله الجميع خير الجزاء و جعل عملهم خالصا لوجهه الكريم، و جعله في ميزان حسناتهم يوم القيامة إنه على ذلك لقدير ، و بالإجابة جدير .

الملخص:

نظرا لتطور العمل المصرفي و تعقيداته وتوسع و تنوع عملياته أوجدت الحاجة إلى توفر نظم رقابية تعبر على مدى سلامة و استقرار النظام المالي و تساعد على اكتشاف مدى قابلية هذا القطاع للتأثر بالأزمات. لذلك قد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بالرقابة بالتركيز على المخاطر التي تعتمد على نظم التقييم و ترتكز بشكل كبير على إستراتيجية البنك في معالجة المخاطر.

يهدف هذا البحث إلى تقييم أداء و كفاءة البنك التنمية الريفية و الفلاحة BADR و تحديد مدى التزامه بمعايير التقييم الدولية و كذا الوضع المالي للبنك و على هذا الأساس تم تطبيق معيار CAMELS على البنك خلال الفترة 2018-2019.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك يلتزم على العموم بالمعايير الدولية و مواكبة التطورات الراهنة و مساهمته في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاح: معايير **CAMELS** ، تقييم أداء البنك ،

Résumé

En raison de l'évolution du secteur bancaire et de ses complexités et de l'expansion et de la diversification de ses opérations, il a créé le besoin de systèmes de réglementation qui reflètent l'intégrité et la stabilité du système financier et aident à déterminer la vulnérabilité de ce secteur aux crises. Aux États-Unis, il y a eu une soi-disant surveillance en se concentrant sur les risques qui sont basés sur les systèmes d'évaluation et fortement basés sur la stratégie de gestion des risques de la Banque.

Cette recherche vise à évaluer la performance et l'efficacité de la Banque de développement rural et d'agriculture BADR et de déterminer l'étendue de son engagement envers les normes internationales d'évaluation ainsi que la situation financière de la Banque, et sur cette base, la norme CAMELS a été appliquée à la Banque au cours de la période 2018-2019.

L'étude a conclu que la banque, en général, respecte les normes internationales et suit le rythme des développements actuels et de sa contribution à l'économie nationale.

Mots clé : la modèle de CAMELS, évaluation de la performance de la banque.

الفهرس

الإهداء	**I**
الشكر	**II**
الملخص	**III**
الفهرس	**IV**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VII**
مقدمة	**أ–ب**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام تقييم الأداء البنكي وفق معيارCAMELS	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية نظام التقييم الأداء البنكي CAMELS	**3**
المطلب الأول: نشأة و تطور نظام CAMELS	**3**
الفرع الأول: تعريف نظام CAMELS	**5**
الفرع الثاني: مميزات وعيوب CAMELS	**7**
المطلب الثاني: معايير نظام CAMELS لتقييم الأداء	**8**
الفرع الأول: الغرض من استخدام معايير نظام CAMELS	**8**
الفرع الثاني: عناصر ومكونات معيار CAMELS	**9**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**20**
المطلب الأول:دراسات الوطنية	**20**
الفرع الأول:دراسات الوطنية	**20**
الفرع الثاني: دراسات أجنبية	**21**
المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة	**22**
الفرع الأول: مقارنة بين الدراسة الحالية و دراسات الوطنية الأخرى	**22**
الفرع الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية و دراسات الأجنبية	**22**
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لاختبار معايير نظام CAMELS على البنك BADR	**24**
تمهيد	**24**

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات	**25**
المطلب الأول: بنك BADR التعريف و النشأة	**25**
الفرع الأول: تعريف و نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**25**
الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	**26**
المطلب الثاني: التنظيم العام لبنك BADR	**28**
الفرع الأول: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	**28**
الفرع الثاني الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	**30**
المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج	**31**
المطلب الأول: حدود و منهجية الدراسة	**31**
الفرع الأول: حدود الدراسة	**31**
الفرع الثاني: منهجية الدراسة	**32**
المطلب الثاني: تحليل البيانات و مناقشة النتائج	**33**
الفرع الأول: عرض النتائج	**34**
الفرع الثاني: تقديم النتائج	**34**
خلاصة الفصل الثاني	**42**
الخاتمة	**44**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	التصنيف حسب نظام "CAMELS"	**10**
(2-1)	تصنيف جودة الأصول حسب نظام "CAMELS"	**12**
(3-1)	ربحية البنك حسب نظام "CAMELS"	**17**
(4-1)	يمثل وصف حساسية البنك لمخاطر السوق حسب نظام "CAMELS"	**19**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	**30**

مقدمة

أ-توطئـــــة:

نظرا لما شهدته الساحة الاقتصادية العديد من المتغيرات العالمية التي أدت نحو تبني سياسات التحرير الاقتصادي و التخلص من القيود المفروضة على الأسواق المالية و خاصة بالدول النامية بتبني نظام آليات السوق نظام ، والسعي إلى تقييم أدائها لمعرفة نقاط القوة و الضعف التي تعتري أنشطتها.

ومن أجل السلامة البنكية تبدأ بتقييم الأداء البنكي ، و تعد عملية تقييم الأداء البنكي محور اهتمام بحثنا لأنه ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف البنك.

لذلك أصبح من الضروري و الزاميا عليها أن يكون لديها نظام تقييم أدائها جيد و مبكر و مبتكر يرتكز ويساير التطورات الاقتصادية العالمية و الابتعاد عن الأساليب التقليدية و من الأنظمة هناك نظام CAMELS الذي يغطي عدة نواحي منها: كفاية رأس المال ، جودة الأصول ، جودة الإدارة ، إدارة الربحية ، درجة السيولة و حساسية تجاه مخاطر السوق.

وبتطبيق هذا النظام على المعلومات و المؤشرات الكمية و النوعية غرضها الأساسي هو تحديد نقاط القوة و الضعف للبنك المالية منها و التشغيلية و الإدارية و وضع نقاط لتوجيه الانتباه الرقابي خاص بالبنك و الإدارة و السلطات الاستشرافية له لمعالجة ما يهدد سلامة المالية للبنك و المخاطر الأخرى.

ب- الإشكالية الرئيسية:

سنحاول معالجة ما مدى مساهمة تطبيق معيار CAMELS في تقييم صلابة البنوك التجارية.

ج_ الإشكاليات الفرعية:

-هل يمتلك البنك رأسمال كافي ليحقق الملاءة؟

-هل الأصول المملوكة لدى البنك تتسم بالجودة؟

-هل ربحية المحققة من طرف البنك كافية لاستقراره؟

-هل يتوفر البنك على السيولة اللازمة لضمان معاملاته؟

-كيف يتأثر البنك بحساسية اتجاه السوق؟

د–فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه الأسئلة المطروحة نضع الفرضيات التالية:

–للبنك رأسمال كافي ليحقق الملائمة.....

–الأصول المملوكة لدى البنك ذات جودة عالية.

–البنك يحقق ربحية كافية لاستمراره.

–البنك يتوفر على سيولة الكافية لمجابهة المسحوبات.

–البنك لديه ضعف لحساسية السوق.

–يساهم معيار CAMELS في تقييم صلابة البنك و مدى كفاءته

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لنظام تقييم الأداء البنكي وفق معيار CAMELS

تمهيد:

تعد البنوك و المؤسسات المالية المختلفة المورد الأساسي للمال للأنشطة الاقتصادية المختلفة في أي دولة ما ، كونها تمثل أهم مركزاً لاستقطاب وجمع الأموال، بل والاهم من هذا أنها تعد من أهم مصادر توليدالأموال في الاقتصاد الوطني ككل ، بحيث هذا التنوع ساهم في تطور العمل البنكي و توسع و تنوع عملياته لتحقيق أكبر ربح زاد من تعرضه للمخاطر ولكي تتجنب أو تخفف من آثارها السلبية كان لابد من توفير نظم رقابية متطور تساعد على قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك، وبيان و توصيف المخاطر التي تتعرض لها و الإفصاح عنها بالشكل الذي يساعد في التحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر و السيطرة عليها.

فالبنوك في الجزائر كغيرها تتطلع إلى تحديث و تطوير و انتهاج نظم تقييم أداءها يكون فعالا في التصدي للأزمات و يكون منبه له قبل حدوثه ومن أهم هذه النظم في العالم التي تستعمله السلطات الرقابية البنكية وهو نظام CAMELS ، حيث أثبت فعاليته في الكشف عن نقاط القوة و الضعف في البنوك و بشكلفعال. ويساعد الجهات المختصة في الكشف المبكر عن البنوك الضعيفة أو التي على وشك الافلاس و الانهيار لدعمها ، و اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي هذا المصير ، و من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية نظام التقييم الأداء البنكي CAMELS

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية نظام التقييم الأداء البنكي CAMELS

يعتبر نظام التصنيف البنكي أداة مراقبة فعالة لتقييم سلامة البنوك على أساس ثابت و موحد لتحديد البنوك التي تتطلب اهتمامًا خاصًا وعناية من السلطات الرقابية. يأخذ نظام التصنيف في الاعتبار بعض العوامل المالية والإدارية و كذلك الامتثال للمتطلبات الإدارية و التنظيمية التي تتشابه فيها جميع البنوك. كضمان تصنيف موحد لجميع البنوك بطريقة منسقة وشاملة ، بحيث تركز السلطات الرقابية بشكل أساسي على البنوك الضعيفة ماليًا و تشغيليًا. بالإضافة إلى ذلك يتم استخدام نظام تصنيف موحد كأداة مفيدة لتحديد البنوك التي تواجه صعوبات و لتصنيف البنوك الضعيفة فيها. و بالتالي يساعد التصنيف المؤسسات ذات الصلة على تحقيق مهمتها المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار وثقة الجمهور في النظام البنكي.[1]

المطلب الأول: نشأة و تطور نظام CAMELS[2]

تعدالولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر وذلك بسبب الانهيارات البنكية التي تعرضت لها في عام 1933، وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 بنك محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع البنكية ، حيث تعرض النظام البنكي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو البنوكلسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف، وظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف البنوك ومدهم بنتائجالتصنيف دون نشرها للجمهور، إلى أن تمكنت السلطات البنكية التنبؤ بالانهيار البنكي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف البنوك الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل البنوك المحلية تقع في التصنيف 1 و2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1.

---

[1] الكراسنة ، إبراهيم – **اطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر** – ورقة عمل ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية – أبو ظبي –2006 ، آذار ، ص18.

[2] الرشيد أحمد ، مالك – **مقارنة بين معياريCAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية** – مجلة المصرفي ، العدد 35 – 2005 ، آذار – ص1-3

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك ، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالبنوك ومدى تحديد سلامتها البنكية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق، وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق، وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة البنكية.

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في البنوك والنظام البنكي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمرطالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام البنكي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.

حيث نرى ضرورة عدم نشر نتائج تحليل نظام CAMELS وذلك حفاظا على النظام البنكي من الانهيار والفشل وعدم زعزعة الثقة به وذلك لأن نشرها سوف يؤدي إلى تحولالمودعين من البنوك ذات التصنيف الضعيف إلى البنوك ذات التصنيف القوي، وبالتالي تزداد البنوك الضعيفة ضعفا وتزداد البنوك القوية قوة، ولكن يجب على السلطات الرقابية أن تعمل وبشكل سري مع الإدارة لتحسين تصنيف البنوك الضعيفة دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة بالنظام البنكي ككل .

وتم استخدام نظام CAMELلأغراض الرقابة الميدانية(On -site examination rating)

وفي عام 1985 بدأت مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية في تطبيق نظام CAEL لأغراض الرقابة المكتبية (off site supervisorybank rating system -)ثم تم سحبه في عام(1999)[1]

وفيما يتعلق بنظام التصنيف CAMELS فقد تم تبنيه في 1979 من قبل مجلس مراقبة المؤسسات المالية الفيدرالي، وبعد عدة سنوات أثبت بأنه أداة إشرافية ورقابية فعالة لتقويم السلامة للمؤسسات المالية على أساس موحد، وكان النظام ابتداء يشمل خمسة عناصر ضمن مصطلح نظام **CAMEL**، وفي عام 1997 تم إضافة العنصر السادس له وهو عنصر الحساسية إلى مخاطر السوق فأصبح يطلق عليه نظام التصنيف CAMELS.

الفرع الأول: تعريف نظام CAMELS

يعتبر نظام التقييم CAMELS من أنظمة الإنذار المبكر للأزمات البنكية في حالات تعرض الجهاز البنكي للخطر (EarlyWaming System (EWS، وإن الغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS هو تحديد الظروف البنكية الكلية بطريقة شاملة وموحدة للبنوك و تحديد نقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والإدارية ، والتي قد تؤدي إلى انهيار البنك إذا لم يتدخل البنك المركزي لإنقاذ[2]

ويُعرف نظام CAMELS: بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف، ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريقالتفتيش الميداني، وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي[3]

وعرفه Kolari&Gup&Fraser: بأنه نظام لتحديد الأمان والسلامة للبنوك من خلال التعامل مع مشاكل البنوك غير المتوافقة مع القواعد والتشريعات البنكية[4].

---

[1] محمد المصطفى جلال ، عبد الباسط – **قياس عنصر الادارة مكتبيا – مجلة المصرفي** – العدد 57 ،2010 ، ص .20

[2]Patrick Y . Trautmann – CAMELS Rating – United States Agency International Development (USAID) – 2006 – P4

[3] علي عبد الرضا حمودي العميد –**مؤشرات الحيطة الكلية و امكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية –حالة العراق)- البنك المركزي العراقي** ، المديرية العامة للاحصاء و الأبحاث – بدون – ص6

[4]Fraser, Donald R& Gup, Benton E &Kolari, james-**Commercial Banking (the management of Risk)- south western college publishing**, 2nd .ed-U.S.A -2001

مما تقدم يمكن إجمالا **تعريف نظام CAMELS** : بأنه نظام رقابي و إشرافي موحد و فعال لتقيم أداء البنوك وتصنيفها، لتحديد جدارتها المالية والائتمانية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها، باعتماد ستة عناصر أساسية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل في الوقت المناسب التصحيح الأوضاع المالية للبنك وحماية السلامة المالية في القطاع البنكي ككل.

أي يتمثل نظام CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه ويأخذ في الاعتبار ستة عناصر رئيسية هي[1]:

1) كفاية رأس المال **C**apital Adequacy
2) جودة الأصول Asset Quality
3) جودة الادارة Management Quality
4) إدارة الربحية Earning Management
5) درجة السيولة **L**iquidity Position
6) الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to marketRisk

ويرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية أموال المودعين وتغطية المخاطر، والحرف A الجودة الأصول وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية، ومدى وجود المخصصات المقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرفMللإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل البنكي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو البنك وزيادة رأس المال، وحرف L يرمز لقياس سلامة الموقف السيولي ومقدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة، وحرفSيرمز لحساسية البنك تجاه مخاطر السوق وقدرته على مواجهتها[2].

---

[1] طارق عبد العال حماد– **تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد و المخاطرة** " – الدار الجامعية – الاسكندرية – مصر – ص 103

[2] بورقبة شوقي –**طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الاسلامية** –جامعة الملك عبد العزيز ، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي –السعودية ، جدة 2009 – ص3

الفرع الثاني: مميزات وعيوب CAMELS

- تتلخص مميزات **CAMELS** في النقاط التالية[1]:

✓ تصنيف البنوك وفق معيار موحد.

✓ توحيد أسلوب كتابة التقارير.

✓ اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.

✓ الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيدفي مصداقيتها.

✓ عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدةولكل مجموعة متشابهة من البنوك ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي الستة المشار إليها للجهازالبنكي ككل.

- يمكن تلخيص أهم عيوب طريقة في النقاط التالية[2]:

✓ أعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل منكفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، و حتى لو تم التوصل لأوزانمناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذاأيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

✓ يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

---

[1] عبد النبي اسماعيل الطوخي –**التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة**– مجلة جامعة أسيوط – مصر – 2008 –ص 8

[2] مالك الرشيد أحمد –**مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأداة حديثة للرقابة المصرفية**– مجلة المصرفي – بنك السودان المركزي – العدد 35 – 2005 –ص 5

- ✓ يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهةوعليه في حالةحدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام البنكي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

المطلب الثاني: معايير نظام CAMELS لتقييم الأداء

يعتبر معايير نظام CAMELS من أهم المؤشرات التقييم في أمريكا و العالم لقياس و تقييم أداء البنوك التجارية و لذلك سنتطرق إلى هذا النظام.

الفرع الأول: الغرض من استخدام معايير نظام CAMELS

والغرض من هذا المعيار هو تحديد النقاط الضعف في العمليات المالية و التشغيلية و الإدارية للبنك التي تهدد رأس ماله (مخاطر بنكية) و التي تتطلب عناية رقابية خاصة لتحديد أولويات الرقابة اللازمة ، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

تتسم هذه الرقابة الفعالة في تقييم قوم المؤسسات المالية و بشكل موحد في معايير CAMELS حيث أثبتت فعالتها في الكشف المبكر عن المخاطر ، وتعطي تقييم شامل لأداء البنك من خلال هذا النظام حيث يتم تقييم دقيق لستة عناصر كل على حدا ، و من ثم يتم إنشاء تقييم شامل و نهائي للبنك بحيث تأخذ في الحسبان جميع العوامل المؤثرة في تقييمات الناصر المكونة للنظام كما يلي:

- البنوك التي يكون تصنيفها المركب (1-2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي.
- البنوك التي يكون تصنيفها المركب (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف.
- البنوك التي يكون تصنيفها المركب (4-5) تشير إلى وجود مشكلات كبيرة و حرجة.

الفرع الثاني: عناصر ومكونات معيار CAMELS

ومن مكونات و عناصر معاييرنظام CAMELS الأساسية هي:

أولا: كفاية رأس المال وفق نظام CAMELS

يمكن تعريف كفاية رأس المال بأنها"**حجم رأس المال الذي عنده يتحقق التوازن بين حجم رأس المال والمخاطر التي يتوقعها البنك، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال تعني حجم أو مستوى رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويجذب الودائع وبالتالي تبدأ ربحية البنك**"[1]

وقد زاد الاهتمام بكفاية رأس المال البنكي بدرجة كبيرة حتى أصبح من القضايا المعاصرة في الوقت الحاضر خاصة بعد التطور التكنولوجي المتسارع، وقد وصل ذروة الاهتمام بهذه القضية في تقرير لجنة بازل للأنظمة البنكية و الممارسات الرقابية الصادرة في 1988 الذي انصب على إعادة الدور الأهمية كفاية رأس المال من جديد والتأكيد على ملاءة البنك باعتبارها ركنا أساسيا في العمل البنكي.

تعتبر كفاية رأس المال مؤشرا هاما على صحة الوضع المالي للبنك وذلك لارتباطها بحجم البنك ونوعية رأسماله ويتم تصنيف رأس المال بحسب النموذج كما يأتي[2]:

– البنك الذي يصنف رأسماله بالتصنيف رقم (1) يتصف بكونه رأسمال قوي مقارنة مع حجم المخاطر واستثمار ونمو جيد للأرباح والأصول وحجم منخفض للأصول المتعثرة.

– البنك الذي يصنف رأسماله بالتصنيف رقم (2) يتصف بأنه جيد مقارنة مع حجم المخاطر حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية.

– البنك الذي يصنف رأسماله بالتصنيف رقم (3) يتصف بأنه متوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة البنكية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في بعض أنشطته مما يتطلب إجراءات تصحيحية منشأنها تحسين كفاية رأس المال.

[1] الشماع خليل –**مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال ، "الملائمة المصرفية و أثرها على المصارف العربية**– ص45

[2]Repot of Feredal،**Deposit insurance corporation – DSC Risk Management Manual of examination policies**. Op. cit. p2. 1-7-2011

– البنك الذي يصنف رأسماله بالتصنيف رقم (4) يتصف بأنه يشهد مشكلات حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات العمل البنكي حيث يكون لدى البنك مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة.

– البنك الذي يصنف رأسماله بالتصنيف رقم (5) يعتبر البنك متعسر بحيث يتطلب إجراءات تصحيحية ورقابية لتعويض خسائر المودعين والدائنين.

ويتم احتساب نسبة كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة بالمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية حسب درجة المخاطرة وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المتاح (شريحة 1+ شريحة 2+ شريحة 3)}}{\text{المخاطر الائتمانية + مخاطر السوق+ المخاطر التشغيلية}} \geq 8\ \%$$

أما درجة التصنيف فيما يتعلق بعنصر كفاية رأس المال بحسب CAMELS فهي كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-1): يمثل التصنيف حسب نظام "CAMELS"

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة كفاية رأس المال
1	قوية wellcapitalized	أكبر أو تساوي 10%
2	جيدة adequately	أكبر أو تساوي 8 %
3	مقبولةundercapitalized	أقل من 8 %
4	ضعيفة significantlyundercapitalized	أقل من 6 %
5	حرجة criticallyundercapitalized	أقل أو تساوي 2 %

Source :Report of Federal Deposit Insurance Corporation –DSC Risk Management Manual of Examination Policies. P.2.1-7-2011

ثانيا: جودة الأصول وفق نظام CAMELS

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم الأمريكي ، لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات لأن حيازة البنك على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر و أداء أفضل للسيولة و الإدارة و رأس المال ، ويظهر ذلك من توظيف للأصول على شكل عملات معدنية و ورقية يحتفظ بهم البنك في خزانته ، أو في البنك المركزي يكون لمواجهة طلبات العملاء أو البنوك أو للمقاصة بين البنوك ، أو في شكل قروض قصيرة الأجل أو كمبيالات و أذونات الخزانة ، و الأوراق المالية.

كما تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات ، و الرهانات و التجارة بالمشتقات.

ومن مؤشرات تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين:

1) **مؤشرات متعلقة بالمؤسسات المقرضة:** كالتركيز الائتماني القطاعي ، الاقتراض بالعملة الأجنبية ، القروض غير العاملة ، القروض للمؤسسات العامة الخاسرة ، مخاطر الأصول ، الإقراض المرتبط ، مؤشرات الرفع المالي.
2) **مؤشرات متعلقة بالمؤسسات المقترضة:** كجودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقترضة ، نسبة الدين إلى حقوق الملكية ، ربحية قطاع الشركات ، المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية ، مديونية القطاع العائلي[1].

ويمكن أن نصنف أصول البنك على النحو التالي:

[1] يوسف بوخلخال ، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 10 ، 2012 ، ص208

الجدول رقم (1-2): يمثل تصنيف جودة الأصول حسب نظام "CAMELS"

التصنيف	وصف حالة جودة الأصول
1	1- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (1) يتصف بالمؤشرات التالية: • حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال. • وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها. • الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يقلل المخاطرة. • الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص. •احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض. • الأصول المصرفية الأخرى (غير الائتمانية التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.
2	- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (2) : يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة (1)، ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 10% من إجمالي رأس المال)، بالإضافة إلى واحدة أو أكثر من الخصائص التالية: • يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعدتسديدها والتي تم تمديدها و في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهتها. • توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل. • تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات والمخالفات الترتيبات التنظيمية الموضوعة بشأنها. انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطار تتجاوز الأخطار الطبيعية،

	ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.
3	3- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (3) : يظهر نقاط ضعف رئيسية، والتي إذا لميتم تصحيحها مباشرة، فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار البنك، مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر(لا يتجاوز 40% من رأس المال الإجمالي)، بالإضافة إلى واحد أو أكثرمن الخصائص التالية: – استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلىحدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها. – القروض المصنفة رديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر) تتجاوز بشكل كبيرالمخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال. – تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في رأس المال وقد تتسبب في إعسار البنك.
4	– البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (4) : يظهر ضعف عام في العديد من العناصرالمذكورة، مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين، ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60 % من إجمالي رأس المال، ورغم ذلك يتوفر احتمال نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.
5	5- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله (5) : يظهر مستوى عال من الأصول المتعثرةوالتي تهدد رأس المال بصورة حادة، حيث تتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال أو تتسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين، ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول البنك.

ثالثا: جودة الإدارة وفق نظام CAMELS

إن نجاح أي بنك أو فشله يعتمد أساسا على نوعية مجلس الإدارة و إدارته العليا من حيث الخيرة ، الكفاءة ، و النزاهة كما يجب على مجلس إدارة البنك التمتع بالقوة و أن يكون ملم بأعمال البنك خاصة في وضع السياسات و الاستراتيجيات و مراقبة المخاطر،و لتحقيق ذلك الهدف لا بد من وضع هيكل تنظيمي واضح للسياسات و المسؤوليات و خطوط الاتصال في البنك ،كما يقوم مجلس الإدارة بضبط المخاطر و حماية الموجودات و ضبط الالتزامات، ووضع نظام محاسبي الذي يسهل تسجيل كافة العمليات وتزويده بالتقارير اللازمة و المناسبة في الوقت المحدد ،كل ذلك له الأثر الكبير في تقييم مخاطر البنك أي أن السلطات الرقابية تعطي موضع الإدارة اهتمام خاص عندما يتم التصنيف الكلي للبنك ، غير أنه يجب التنويه إلى أن الممارسات الإدارية المناسبة تختلف بين البنوك و ذلك على حسب حجم البنك و درجة تعقيد حجم المخاطر عليه.

كما يتم قياس و تحليل مؤشرات جودة الإدارة البنك من خلال المعايير التالية[1]:

• الحوكمة: حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.

• الموارد البشرية: ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت إدارة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

•عملية المراقبة والتدقيق: حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها فيتسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية و الخارجية.

•نظام المعلومات: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب وتكون متاحة للجميع.

•التخطيط الاستراتيجي: والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

[1]بورقبة شوقي ، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الاسلامية – جامعة الملك عبد العزيز – جدة السعودية – 2009- ص9

رابعا: السيولة وفق نظام CAMELS

السيولة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين البنوك ، حيث تمثل أهم وسيلة للوقاية من مخاطر الإفلاس و تمكنه من قدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري.

ويمكن تعريف السيولة بشكل عام هي القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسارة ، كما تعرف على أنها قدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين و تلبية احتياجات المتمولين في الوقت المناسب و دون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسارة كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة.

ويتم تحديد السيولة في أي بنك من خلال العوامل التالية :

- حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات البنكية اليومية.
- مدى ملائمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم.
- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض،
- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة.
- مدى الاعتماد على الإقراض ما بين البنوك لتلبية احتياجات السيولة.
- مدى ملائمة عمليات الإدارة للتخطيط والرقابة والإشراف (أنظمة المعلومات الإدارية).
- الحالة الاقتصادية السائدة , فإذا كانت حالة انكماش فيفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة , وذلك تخوفا من عدم إمكانية تسديد الزبائن مستحقاتهم , وإما إذا كانت حلة رواج فإن الطلب على الأموال سيزداد وبالتالي يقوم البنك بتمويل المؤسسات والأفراد الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كمية السيولة في البنك.

وتقاس نسبة السيولة بنسبة التوظيف إلى الودائع , أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء وهي نسبة التوظيف, وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع.

خامسا: الربحية وفق نظام CAMELS

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك ، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية[1]:

1) مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة.
2) نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.
3) حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي.
4) مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل.
5) فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات.
6) كفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصة بخسائر القروض.

هذا وعادة ما يتم تحديد نسب الربحية لأغراض التصنيف بالاستناد إلى أداء البنوك الأدنى ذات الصفات المتشابهة. إلا أن التركيز عليها بمعزل عن العوامل الأخرى سيؤدي إلى نتائج مضللة، فعلى سبيل المثال: قد يعكس البنك أرباحا عالية جدا، لكن مصدر الأرباح قد يتأتى من حدث لمرة واحدة أو من نشاطات غير تقليدية (عالية المخاطر). كما أنه بالرغم من ارتفاع نسبة الربحية، فإن الاحتفاظ بالأرباح يبقى غير كافي للسماح بنمو رأس المال والحفاظ على سير خطي نمو الأصول.

ويمكن تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم CAMELS على النحو التالي:

[1] د. علي عبد الله الشاهين – أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود) – الجامعة الاسلامية – غزة – فلسطين – 2005

الجدول رقم (1-3) يمثل تصنيف ربحية البنك حسب نظام "CAMELS"

التصنيف	وصف حالة الربحية
1	يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال و دفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين. - سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات. - الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية. - الاعتماد بحد أدني على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية. - نسبة الربحية بالعادة تفوق01%.
2	يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة. إلا أن البنك قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات البنكية ، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية. وتكون نسبة الربحية 01% أو قريبة منها بين (0,75 % و 01%).
3	يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل مذكورة، وقد يشهد البنك انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة، وتبلغ نسبة الربحية هنا بين (0,5% و 0,75 %). الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة الخطوات المناسبة لتحسين أداء الأرباح البنكية.
4	يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكن غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، ويتطلب هناضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسائر في رأس المال، ويجب أن تتخذالإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات. كما يتطلب من البنك المركزي أوالإدارة تقييد العملات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيصالممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس إدارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو

	الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية، وتكون نسبة الربحية هنا ما بين (0,25% و 0,5%).
5	يشهد خسائر بصور تعرض ملاءمته للمخاطر. يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيثأنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تسبب إعساراوشيكا، وتبلغ نسبة الربح هنا أقل من (0,25%) أو الدخول في الخسائر.

المصدر: علي عبد **الله** شاهين – المرجع السابق –ص28-29

سادسا: الحساسية اتجاه المخاطر السوق وفق نظام CAMELS

في ظل التطورات المالية و البنكية التي حدثت على المستوى الدولي ، و التي عرضت كثير من البنوك للأزمات المالية نتيجة تقلب الأسعار في السوق[1]، و هذا النوع من المخاطر تم إضافته إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في عام 1996 بحيث يتوجب على البنوك الاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها[2].و تتمحور مخاطر السوق كالتالي:

- مخاطر سعر الفائدة: خطر سعر الفائدة يعرف بالحالة التي يجد فيها البنك مردوديته تتأثر بفعل تطورمعدل الفائدة[3]، أو هي الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة حيث يؤثر على قيمةعناصر الميزانية وعوائدها.
- مخاطر تقلبات سعر الصرف : تنشأ مخاطر تقلبات سعر الصرف من التحركات في سعر الصرف، و مثلهذه التحركات يمكن أن تكون كبيرة كما إتضح من أحداث خريف عام 1992 في أوروبا[4].
- مخاطر التسعير: تمثل مخاطر السعر في الخسارة التي يتكبدها البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة فيالأسعار السوقية، و تنشأ من تذبذبات أسواق السندات و الأسهم و السلع[5].

---

[1]بلعزوز بن علي ، **"استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية"** ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد السابع ، 2009 - ص334

[2] نصر عبد الكريم ، **" المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2- دراسة لطبيعتها و سبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين"** ، المؤتمر العلمي السنوي الخامس ، جامعة فيلادلفيا الاردنية ، المنعقد في الفترة من 04-2007/07/05 ، ص11

[3] حسين بلعجوز ، **" ادارة المخاطر البنكية و التحكم فيها "، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية** ، المركز الجامعي ، جيجل ، ص06

[4] مصطفى كامل رشيد، **"مدى امكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل"، مجلة الادارة و الاقتصاد**، الجامعة المستنصرية ، العراق، العدد 67 ، 2007، ص244

[5] هاجر زرارقي، **"إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية"**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2011-2012 ، ص65

و رغم أن جميع هذه المخاطر ذات أهمية إلا أن مخاطر سعر الفائدة تبقى أهم المخاطر التي ينبغي على البنوك أن تظل مهمومة بشأنها[1].

تستند دراسة مؤشرات حساسية البنك لمخاطر السوقعلى ما يلى:

- حساسية أرباح المؤسسة المالية للتغيرات السلبية في أسعار الفائدة، و أسعار العملات الأجنبية، أسعار السلع أو أسعار الأسهم.
- قدرة الإدارة على تحديد، قياس، رصد ومراقبة التعرض لمخاطر السوق.
- طبيعة و تعقيد مخاطر أسعار الفائدة الناجمة عن المواقفغير التجارية.
- طبيعة وتعقيد مخاطر السوق الناشئة عن التداول و العمليات الخارجية.

و يمكن أن نصنف حساسية البنك لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS على النحو التالي:

الجدول رقم (1-4) يمثل وصف حساسية البنك لمخاطر السوق حسب نظام "CAMELS"

التصنيف	وصف حساسية البنك لمخاطر السوق
1	-درجة التحكم في مخاطر السوق لديه كبيرة. - صافي أرباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة. -مستوى الأرباح و ملائمة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق
2	لديه خصائص مشابهة للتصنيف 1 إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة.
3	تكون درجة التحكم لديه في مخاطر السوق منخفضة و تحتاج إلى تحسين كما أن أرباح البنك غير قادرة على مواجهة التغيرات العكسية الأسعار الفائدة و يواجه مشاكل في الممارسات الإدارية بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملائمة رأس المال غير كافيين لمواجهة مخاطر السوق، الأمرالذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان الإدارة أو هيئة المساهمين لإجراءات التصحيحية المناسبة.
4	يظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل

[1]طارق الله خان ، أحمد حبيب، **"ادارة المخاطر"**، ترجمة:عثمان بابكر أحمد ، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2003، ص31

	البنك المركزي خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم في مخاطر السوق.
5	يشهد مشاكل حادة في التحكم في مخاطر السوق و هذا يعني أن العوامل السابقة غير فاعلة على الإطلاق و تتطلب إجراءات رقابيةتصحيحية قوية، حيث أنه بدون هذه الإجراءات فإن خسائر فادحة قد تتسبب في إفلاس البنك.

المصدر: عاشوري صورية، " دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية"، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 – 2011، ص: 112

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المبحث إلى عرض الجانب التاريخي للتطرق للمعايير أداء البنوك و كذا أهم الدراسات السابقة الوطنية و الأجنبية ذات الصلة بالموضوع. حيث تم تقسيم هذه الدراسات إلى مطلبين، الأول للجانب التاريخي ، و المطلب الثاني لأوجه الخلاف و التشابه و نقد هذه الدراسات ، و ما يمكننه التوصل إليه من خلال بحثنا هذا.

المطلب الأول:دراسات الوطنية

نتناول في هذا المطلب الدراسات الوطنية و الأجنبية التي استخدمت معايير محل الدراسة بالإضافة إلى النتائج و الاختلاف الحاصل بين الدراستين.

الفرع الأول:دراسات الوطنية

1. دراسة الطالبين بن عمير محمد و هاشمي نور الاسلام بعنوان " **تقييم أداء البنوك التجارية وفق نظام "CAMELS" دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية** ، عالج الطالبين الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة و تطبيق معياري سلامة الإدارة و حساسية اتجاه مخاطر السوق لنظام "CAMELS" في تقييم أداء البنوك الجزائرية. حيث تم تناول الباحثان تقييم كفاءة أداء البنك و تفاديه في الوقوع في الأخطاء، و تحديد مدى التزام البنوك بمعايير التقييم الدولية ، ولمعالجة الموضوع استخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي اعتمد على المنهج التحليلي و الوصفي لما يتناسب مع تحليل أهم مؤشرات CAMELS لمجموعة من البنوك منها بنك BDL,CPA,BEA,AGB وتقييم أداء الإدارة و حساسية اتجاه مخاطر السوق من أجل معرفة الوضع و تقييم سلامة البنوك و التزاماتها الدولية في التسيير. وقد

توصل الباحثين إلى سلامة الإدارة في البنوك الجزائرية ، وعدم وجود فروق بينها و كذا عدم وجود اختلاف في حساسية اتجاه مخاطر السوق و ذلك يعود كله إلى خبرة العمال.

2. مذكرة الطالبة شهيرة علوان بعنوان : "**تقييم أداء البنوك الإسلامية باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS**" ، عالجت الطالبة الإشكالية التالية: كيف يساهم نظام التقييم المصرفي CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية و تحسينه . تناولت الباحثة فيها نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS و إبراز أهميته في تقييم البنوك الإسلامية ، وذلك لكشف التدهور الحاصل في أدائها في وقت مبكر ، و التغلب على نقاط الضعف التي تعاني منها، و قد انتهجت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات و إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي ، لتتوصل إلى ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين و التشريعات تمكن البنوك المركزية للدول النامية من ممارسة دورها الرقابي بشكل فعال ، مع الاستمرار في تأهيل الكوادر الرقابية من خلال إخضاعهم لدورات تدريبية مرتبطة بواقع عملهم الرقابي خصوصا ما يتعلق بمؤشرات CAMELS و دور التقييم المصرفي SCAMELS في دعم الرقابة على البنوك الإسلامية.

الفرع الثاني: دراسات أجنبية

1- **دراسة قامت بها (مؤسسة examiner Rientation عام 1998)** تدور الدراسة حول نظام التقييم المصرفي **CAMELS**، بالتطبيق على حالة بنك كويكر بأمريكا. وتمثلت مشكلة الدراسة في مناقشة مقومات نظام التقييم البنكي والأسس التي يتعين توفرها لقياس مدى فاعلية عناصر التقييم وتحليل نقاط الضعف في أداء البنك ، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- تطبيق نظام **CAMELS** لدعم كفاءة وفاعلية الرقابة والتفتيش للحد من المخاطر المصرفية.
- تفعيل العناصر الأساسية لنظام (**CAMELS**) للكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر منهاللتعامل معها وقائيا بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.
- توثيق المشاكل بتقارير خاصة وأساليب معالجتها وبدائل العلاج لتراكم الخبرة الرقابية.

➢ **دراسة معدة من قبل (وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID عام 1999)** بعنوان مشكلات التعامل مع البنوك في فلسطين، تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد المشاكل التي تعاني منها البنوك

الفلسطينية، وذلك بموجب (**CAMELS**) وهدفت الدراسة إلى إيجاد التقييمات المعدة عن تلك المصارف من خلال نظام حلول وإجراءات تصحيحية لازمة للبنوك التي تعاني من بعض المشاكل والمصنفة بالمستوى الثالث مع تطبيق إجراءات تنظيمية محددة على مستوى البنوك الأخرى التي يصل تصنيفها إلى المستوى الرابع أو الخامس بموجب نظام (**CAMELS**) .

ولعل أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة هو تبني نظام **CAMELS** من قبل سلطة النقد الفلسطينية كأداة مساعدة تساهم في إحكام الرقابة على البنوك.

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة تبين لنا أنها التقت في مناقشة مشكلة واحدة ذات علاقة بموضوع واحد وهو تقييم أداء البنوك باستخدام مؤشرات و معايير نظام التقييم البنكي الأمريكي**CAMELS** .

الفرع الأول: مقارنة بين الدراسة الحالية و دراسات الوطنية الأخرى

من خلال دراسة نتائج تحصلنا نقاط التشابه و الاختلاف في عدة جوانب وهي:

-تحديد نقاط قوة و ضعف العمليات المالية و الإدارية للبنوك.

-أثر تطبيق معيار CAMELS في البنوك التجارية الجزائرية.

-معرفة و قدرة نموذج CAMELS على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك.

الفرع الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية و دراسات الأجنبية

و من خلال دراسة نتائج تحصلنا على نفس النقاط التشابه و الاختلاف إلا أن معيار حساسية السوق في الجزائر ليس له اعتبار. وبذلك تعتبر البنوك الجزائرية مزالت ضعيفة في إجراءات الرقابة الاحترازية خصوصا في مواجهة الصدمات و انعدام أساليب تعزيز قدرة و صلابة البنوك.

الفصل الثاني

جانب التطبيقي لاختبار معايير نظام CAMELS على البنك BADR

تمهيـــد:

في ظل التطور السريع للنمو الاقتصادي، وازدياد حدّة التقلبات والأزمات، وظهور العديد من الآثار الإقتصادية السلبية، خاصّة في الآونة الأخيرة والتي مسّت النظام المصرفي، والعجوزات التي شهدها منذ سنة 2013، فقد صار لزاما على البنك المركزي التوجه لاستخدام الأساليب الحديثة لقياس الصلابة المالية والمصرفية وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الصدمات، واستحداث نظم وبرامج جديدة للتنبؤ بالمخاطر من بينها برامج الإمذار المبكر والإجهاد المالي وكذا أساليب التنقيط المصرفي...إلخ والذي يعتبر عصب ضروري لسير النشاط المصرفي وبالتالي زيادة الثقة والسلامة المصرفية، حيث أن جل هذه الأنظمة تعتمد على نظم الرقابة الإحترازية من خلال تركيز هذه المصارف على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف وسير المشاريع، وعليه سنتطرق في هذا الفصل بإيجاز واختصار واضح ومفهوم إلى التعرّف على موضوع تقييم الصلابة البنكية وفق مقاربة CAMELS حالة بنك BADR في الجزائر،

حيث اتّخذنا من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR كموضع دراسة للتطرق على كيفية وطرق وشروط وكذا حيثيات تقييم الصلابة المالية والمصرفية وفقا لمقاربة نظام كاملز، وقد تمت الدراسة التطبيقية لهذا البحث في أهم هذه البنوك وأقدمها باعتبارها بنك الحكومة وتساهم بنسبة كبيرة في تمويل القطاع المصرفي والدعم الفلاحي والتي استطاعت أن تحقق نجاحا كبيرا في هذا المجال على المستوى الوطني وتساهم في تمويل الاقتصاد الوطني بشكل كبير والحد او التقليل من ظاهرة البطالة لجميع فئات المجتمع، وقد تم التعرف على نقاط القوة والضعف وكذا تقييم مدى قدرة وصلابة البنك في مواجهة الأزمات بحيث يمكن تعميم نتائجه على المؤسسات الاقتصادية والمالية، من خلال عدّة جوانب، سيتم التطرق إليها في مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

يعتبر موضوع تقييم الصلابة المالية والمصرفية باستخدام الأساليب الحديثة لنظام كاملز بكل شعبه سواء بالاعتماد على الأساليب الرقابية أو الاحترازية أو نظم الإنذار المبكر، حيث يعتبر هذا الموضوع من بين أهم المواضيع الحديثة خاصّة التي تسهّل في تقييم الأداء المالي لجميع أنواع البنوك، حيث وفي موضوع دراستنا ارتأينا استخدام نموذج التنقيط المصرفي CAMELS لتقييم الأداء المالي والمصرفي لدى البنك محل الدراسة BADR، وأردنا إسقاطها على العينة المقتبسة من السنوات الأخيرة والمعطيات الحديثة والمتاحة المتمثلة في سنتي 2018 – 2019 هذا باعتبارها أكثر دقة واعتبار بنك BADR من بين المصارف الداعمة العمومية تراعي جميع معايير التنقيط المصرفي والوقوف على استحداث برامج تعزيز القدرة والصلابة المصرفية عبر آلياتها والتي تتيح لنا سهولة في تحليل القوائم المالية لهذا البنك؛

المطلب الأول: بنك BADR التعريف و النشأة

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

الفرع الأول: تعريف ونشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1. تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR هو هيئة تنتمي إلى القطاع العمومي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال في التسيير، يرمي إلى المشاركة في تنمية العالم الريفي، وبما أن البنك أصبح تجاريا بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990م الذي الغي من خلاله نظام التخصص، أصبح يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر، يحتوي أكثر من 321 وكالة و39 مجموعة جهوية محلية.

2. النشأة:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) تم إنشاءه بموجب مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14/04/ 1990 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة و بدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطن بأكثر من 321 وكالة .

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى ، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسئولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن و الاستجابة لانشغالاتهم، وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة و على مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية ، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار. و ينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع الزبائن.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية ، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية ، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط البنكي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم و الحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم ، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـــ:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.

- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.
- تطوير شبكته ومعاملاته.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

المطلب الثاني : التنظيم العام لبنك BADR

نتطرق في هذا المطلب لكل من الهيكل التنظيمي و التنظيم على مستوى BADR كما يلي:

الفرع الأول: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

إن تحقيق البنك لأهداف مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الوسائل المادية والبشرية لأجل تحقيق أهداف وإستراتيجية البنك، بتنظيمها والتنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم. فشكل تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على شكلين هما: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

يضم التنظيم المركزي :

أ. مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام (P.D.G).

ب. مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من :

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل.
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير.
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة والصندوق.
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية.

– المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات.

– مديرية الاتصال و التسويق.

إضافة إلى ما سبق ، توجد المفتشية العامة ، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل و نشاط البنك بصفة عامة. بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على تنظيم لامركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية للاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية و كذا مهام المراقبة والتفتيش لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤولياتها.

أما التنظيم اللامركزي فيظم:

- المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E): التي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها. غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية. يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطن 41 وكالة جهوية للاستغلال.
- الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E): تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال. تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن.

فيما يخص كيفيات منح القروض بالبنك، فهو يعتمد على سياسة السقوف المحددة ، إذ يخول للوكالة البنكية منح قروض للزبائن إذا لم تتعد قيم مبالغها السقوف المحددة من طرف الإدارة العامة و حسب نوع القرض المطلوب ، فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول صلاحية للوكالة ، يتم تحويل الملف إلى المديرية الجهوية للاستغلال ، التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت السقف المحدد لها ، ويتم تحويل الملف إلى المديرية المختصة به بالجزائر العاصمة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

الشكل رقم (02-01) يوضح الهيكل التنظيمي لبنك BADR

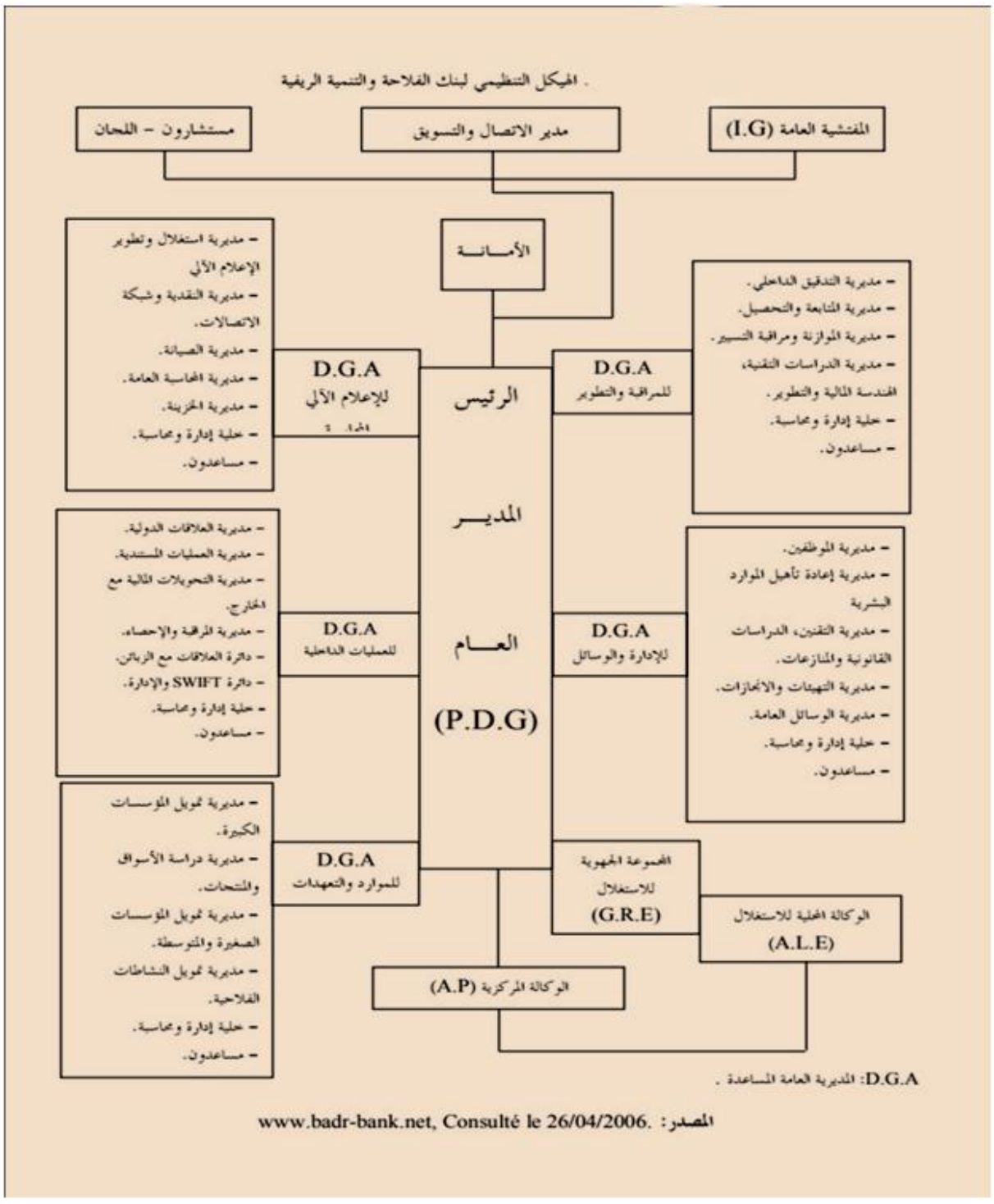

D.G.A: المديرية العامة المساعدة .

المصدر: www.badr-bank.net, Consulté le 26/04/2006.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

يتناول هذا الجزء العملي من البحث تطبيقات لموضوع تقييم الصلابة البنكية وفقا لمقاربة أسلوب التنقيط CAMELS وأثره على بنك الفلاحة والتنكية الريفية BADR، كما أن هذه الدراسة التطبيقية خاصة استهدفت القيام بإسقاط منهج وأسلوب التنقيط المصرفي وإعطاء علامة وفقا لسلم التنقيط المعمول به ضمن الإطار التشرعي لكاملز من 01 إلى العلامة 05 لعينة من المصارف العاملة في الجزائر والمتمثلة في بنك BADR هذا من خلال الإعتماد على الأسلوب الرقمي المتمثل في البيانات والمعطيات والقوائم المالية، هذا من أجل القيام بأساليب التشخيص والتحليل وتبيان أثره ودوره في تقييم ودعم وتعزيز قدرة البنوك على الصلابة البنكية ومواجهة الصدمات، حيث أن هدف الدراسة هو عرض نتائج التحليل الاقتصادي والقياسي وإعطاء علامة لجميع المؤشرات التي تم استخدامها، والتي أفرزها استخدام وجمع والقيام بمقابلات بشكل متكرر، مستخرجا العلامة النهائية لكل متغير والتصنيف النهائي للبنك ككل وتقييم وضعيته مع إعطاء كل إحتمالات البحث وسبل وطرق المعالجة، اعتمادا على عدّة مقاييس مختلفة،

المطلب الأول: حدود ومنهجية الدراسة

الفرع الأول : حدود الدراسة

لوضوح حدود الدراسة لابد من تحديد المجال الزمني والمكاني الذي اتّخذت فيه الدراسة مع إسقاط متغيرات الدراسة عليها ومحاولة إيضاح كل تكاليف البحث المادية والمعنوية والزمنية.

أولا: المجال المكاني:

تم تطبيق الدراسة التحليلية وأسلوب التنقيط المصرفي والدراسة التطبيقية من خلال تجميع المعطيات والقوائم المالية للبنك محل الدراسة، ومن جهة أخرى اخترنا هذا البنك كعينة يمكن تعميم نتائجه على القطاع المصرفي، لإظهار مدى فعالية أدوات وأساليب التنقيط المصرفي خاصة نظام كاملز بجميع مؤشراته ونسبه في الصلابة البنكية وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الأزمات، وقد تمّ اختيارنا لهذه العيّنة المتمثلة في "**بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**" لعدّة أسباب نذكر منها:

- تقدم هذه المصارف خدمات لابأس بها وتحاول جاهدة القيام بتحسين أدائها دوريا؛

- تتيح هذه المصارف جميع أنواع المؤشرات المالية والنسب خاصّة المتعلقة بتقييم الأداء المالي والصلابة المصرفية؛
- يسعى هذا البنك جاهدا إلى المساهمة في تمويل وتشجيع الاستثمارات خاصة في القطاع الفلاحي؛
- المصداقية والشفافية والإفصاح ومسايرته للمعايير الدولية؛
- الأساليب الحديثة في عمليات التقييم والتنقيط الدوري بوضعية البنك، وإدراج الإجراءات التصحيحية اللازمة؛

ثانيا: المجال الزمني:

تراوحت حدود دراستنا بين الفترة الممتدة في حوالي سنة كاملة ابتداء من شهر سبتمبر 2020 والتي كان خلالها جمع كافّة مستلزمات البحث واستقصاء آراء الباحثين والخبراء في مجال البنوك والصلابة المصرفية، مع البحث عن بنوك ذات جودة عالية تمكننا من إسقاط الدراسة عليها لاستخلاص نتائج علمية واختبار الفرضيات دون التشكيك في البيانات والمعطيات المتاحة.

الفرع الثاني : منهجية الدراسة

- **أولا: المنهج المستخدم في الدراسة**

المنهجية المستخدمة هي الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة والإشكالية، هذا بغرض الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المسطرة وكذا الاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث ومن ثمّ إثبات أو نفي صحة الفرضيات للتوصل إلى النتائج المرجوة ووضع توصيات للأبحاث القادمة، وبما أنّنا نقوم بدراسة موضوع **تقيين الصلابة البنكية وفق مقاربة نظام كاملز الأمريكي للتقييم المصرفي مع اسقاط الحالة على بنك BADR**، فقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي وأسلوب التنقيط المصرفي والدراسة التطبيقية في تحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها تفسيرا دقيقا مع استخلاص النتائج الهامّة حول هذا الموضوع؛

- **ثانيا:أدوات الدراسة:**

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تم:

1- تجميع جميع البيانات والقوائم المالية، التي تهدف إلى تحليل ومعرفة **تقييم الصلابة البنكية وفق مقاربة نظام كاملز**؛

2- استخدام برنامج Excel لحساب وتصميم الجداول والأشكال التي تساهم في توضيح العلاقات بين المتغيرات، وتسهّل الشرح للقارئ؛

3- استخدام منهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على البيانات التاريخية وتوضيح التغيرات الحاصلة عبر السلسلة الزمنية التاريخية المعتمدة في دراستنا لتعطي نتائج موافقة لموضوع البحث؛

4- استخدام أسلوب التنقيط المصرفي للبدء في الدراسة واستخراج النتائج وتحليلها اقتصاديا.

- **ثالثا: نموذج ومتغيرات الدراسة**

لدراسة موضوع **تقييم وقياس الصلابة البنكية وفق مقاربة كاملز دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**، ارتأينا أن نقوم بفصل متغيرات الدراسة عن بعضها، ليتبيّن في الأخير أنّه يستوجب تحديد جميع المؤشرات الخمس لنظام كاملز :CAMEL

1. كفاية رأس المال C
2. جودة الأصول A
3. جودة الإدارة M
4. الربحية E
5. السيولة L

هذا باستثناء مؤشر الـS الذي يمثل حساسية السوق، وعليه قمنا بتجميع كل البيانات التاريخية المتعلقة بجميع المتغيرات التي يمكن لها أو يحتمل أن تؤثر أو تحدث تغييرا سواء اقتصاديا أم إحصائيا على الصلابة البنكية، فبذلك وجدنا أنّ من أهم متغيرات الدراسة وأغلبها والتي لها ارتباط أو علاقة مع **قياس الصلاية المصرفية** هي اسقاط واستخدام أسلوب التنقيط المصرفي بالاعتماد على نظام كاملز وإعطاء علامة من 01 إلى 05 التي ذكرناها سابقا والتي لها علاقة مباشرة تبيّن مدى قدرة هذه البنوك في مواجهة الصدمات الخارجية، هذا بالتركيز على عدّة جوانب من بينها الأداء المالي والاقتصادي والذي يحدد مدى الاستخدام الأمثل للموارد الممنوحة من

خلال قياس مدى انجاز الأهداف..."[1] وبالتالي من أجل قياس مدى تحقيق الأهداف المرجوة يمكننا الاعتماد على جميع هذه المؤشرات التي تعبر عن مدى قدرة البنك في مواجهة الصدمات،كما تعتبر أفضل المعايير للحكم على أداء البنك..."[2]،

- **رابعا: أدوات البحث المستعملة:**

اعتمادا على أسلوب التنقيط المصرفي أساسا، وكذا السلاسل الزمنية إضافة إلى أسلوب الدراسة الميدانية ومنهج تقييم الأداء، باعتبارها عدّة أدوات تساعد على اختبار فرضيات البحث بدقة وموضوعية، والتأكد من النتائج بالاعتماد على مقارنة النتائج المتوصل إليها من خلال الاستخدام الأمثل لهذه الأدوات؛

ثمّ التعبير عن النتائج المتوصل إليها بأسلوب منهجي يعتمد أساسا على تحليل الظواهر ونظرية الملاحظة والإشارة، ممّا يتيح للقارئ سهولة وسلاسة في فهم الموضوع دون غموض، وللإشارة فإنّ متغيرات الدراسة تمثلت في استخدام مؤشرات نظام كاملز كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية والسيولة، من أجل تمحيص وتدقيق وبحث نتائج الدراسة؛

سادسا: مقياس التحليل

مقياس التحليل في دراستنا، يمكن استحداثه بعد قيامنا بكل من التحليل الاقتصادي من خلال جمع المعطيات التاريخية، وكذا التنقيط المصرفي فهو إعطاء علامة من 01 وهي الأفضل إلى 05 وهي الأسوء مع تقديم الإجراءات التصحيحية الواجب اتحاذها؛

المطلب الثاني: تحليل البيانات ومناقشة النتائج

من خلال هذا المطلب بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة، سنتناول في مايلي مجموعة من النتائج المتوصل إليها وتحليلها ومناقشتها من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة ونتائج كل من الدراسة التحليلة والمقابلات والدراسات الميدانية؛

---

[1] طاهر منصور حسن شحدة، **استراتيجية التنويع والأداء المالي**، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 02، 2003، ص296.

[2] كافي ياسمين، **دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص05.

الفرع الأول: عرض النتائج

بعد تحديد عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تأثر على موضوع بحثنا والتي تمثلت في مؤشرات نظام كاملز، من خلال دراستنا التحليلية والنظرية والتطلع على الدراسات السابقة سيتم صياغة النموذج حتى نتمكن من عرض النتائج ومناقشتها؛

صياغة النموذج الاقتصادي:

إنّ من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها هي صياغة النموذج الاقتصادي للدراسة المراد الخوض في تحليلها وتمحيصها وتدقيقها، حيث يتم تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في **تقييم الصلابة البنكية وفق مقاربة كاملز،**

الفرع الثاني: تقديم النتائج

من خلال جمعنا لمعطيات البحث المتحصل عليها عن طريق عدّة أساليب، والتي من بينها الزيارات الميدانية التي تعبر عن الدراسة التطبيقية وكذا بعد إجراءنا لعدّة مقابلات مع إطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى إرشادنا إلى أحد خبراء الرقابة المصرفية والتنقيط البنكي بواسطة الأساليب الحديثة مثل أسلوب كاملز والتي ارتأينا إسقاط دراستنا عليها والتعرف على جميع إجراءات وطرق تقييم الصلابة البنكية وتعزيز قدرة البنوك علة مواجهة الصدمات؛

1. تحليل كفاية رأس المال بنك BADR

كما سبق أن شرحنا فإن معيار كفاية رأس المال يعتبر هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة بغية توفير الحماية للمودعين والمقرضين واكتساب ثقتهم. ومن أجل معرفة تصنيف رأس مال بنك الفلاحة و التنمية الريفية نقوم بحساب وتحليل النسب التالية:

ولتحليل كفاية رأس المال نجد عدّة طرق ومؤشرات مهمة، فنجد من بينها ومن أشهرها وأدقها نسب الملاءة المالية التي جاءت بها معايير بازل والمعتمدة من طرف بنك الجزائر والتي تقوم مديرية المحاسبة لكل بنك بحسابها كل ثلاثة أشهر مع التصريح بها، حيث تتمثل في مستوى تغطية رأس المال القاعدي " FPB " إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر بالإضافة إلى تغطية رأس المال الأساسي" FPN " لإجمالي الأصول (نسبة رأس المال الإجمالي/ الأصول المرجحة بالمخاطر) على أن لا يقل عن معدل (9.5%) ، وكذا نسب تقسيم المخاطر يجب أن تكون على الأقل25%بينما الالتزامات خارج الميزانية ينبغي أن تتجاوز15%وأن تكون على الأقل بنفس هذه النسبة مقارنةً بمستوى" FPN ."[1]

[1] بن علي ميلود، **دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزئر، 2012، ص85.

السنوات	الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر
2018	9,40%
2019	10,03%
المتوسط	9,71%

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسب الملاءة المالية المعتمدة من طرف بنك الجزائر والمستمدة من معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية تتضح بمستويات أعلى نوعا ما من المعدّل 9.5% المعمول به والصادر في التنظيم الجديد للرقابة المصرفية الحصيفة سنة 2014، والملاحظ كذلك أن البنك اهتمّ كثيرا بموضوع إدراج واستحداث وسادة أمان إضافية من خلال تخصيص حجم معتبر لمخصصات التسوية والمؤونات مع تراكم الاحتياطات؛

وبالتالي عند تنقيط البنك وعملا يسلم التنقيط كما هو موضح في الجدول أدناه:

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة كفاية رأس المال
1	wellcapitalized قوية	أكبر أو تساوي 10%
2	adequately جيدة	أكبر أو تساوي 8 %
3	undercapitalizedمقبولة	أقل من 8 %
4	significantlyundercapitalized ضعيفة	أقل من 6 %
5	criticallyundercapitalized حرجة	أقل أو تساوي 2 %

وعليه يمكن استخدام المعدل 9.71%، لنجد أنه يمكن تصنيفها عند العلامة 02 جيّدة، وبالتالي فإن عنصر كفاية رأس المال يصنف في العلامة **02** أي الجيّدة وهنا البنك ملزم بالحفاظ على هذه الوتيرة.

2. جودة الأصول–A–:

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات في نظام التنقيط المصرفي CAMEL لما له من تقييم للمركز المالي لهذا البنك وتبيان مدى صلابة ومتانة الجهاز المصرفي، فمن خلال جودة الأصول تتحقق الأهداف المرجوة للبنك، وفي تحليلنا لهذا المؤشر اعتمدنا على عدّة مؤشرات ونسب للحكم على تصنيف هذا المؤشر أو المعيار جودة الأصول المصرفية من بينها إجمالي القروض إلى إجمالي أصول البنك التي تعبر عن مدى تقدير جودة القروض المصرفية ومساهمتها في تكوين إجمالي الأصول ومستوى تعرض كل أصل للمخاطر

خاصة خطر التركيز المصرفي، وكذلك مدى كفاية المخصصات مع فعالية نظام الرقابة والضبط والإشراف المصرفي[1]؛

السنوات	إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول لدى بنك BADR
2018	71%
2019	75%
المتوسط	73%

نلاحظ عند تحليلنا للشكل أعلاه أن إجمالي القروض بالنسبة لأصول المصرف قد فاقت نسبة الـ70% لكلا السنتين، فهذا التزايد نجده نوعا ما من استثمار البنك في منح القروض، وكذا إصدار النظام 08-04 ساعد في تجلي هذا التعزيز، وبالتالي نستنتج أن هذا التزايد الطفيف في منح الائتمان سببه بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية خاصة البدء في سياسة التنويع ومع إصدار النظام الاحترازي 14-01، ثمّ بعد ذلك اعتماد سياسات لمحاربة ظاهرة التسرب النقدي وإطلاق مشروع القرض السندي من طرف الخزينة العمومية مع تجميد عدّة مشاريع...إلخ، وفي هذا الصدد بالنسبة إلى مساهمة الأصول الأخرى وبالنظر إلى السياسة الإقراضية العامة، نلاحظ أن مستوى الأصول الأخرى إلى إجمالي أصول مؤشر يقيس جودة أصول البنك، وبالتالي يمكن الحكم على أن البنك لا يملك توليفة مختلفة من الأصول، فهو يعتمد فقط على الأصول عالية الجودة وعالية المخاطرة، وهذا قد يؤدي إلى المساس برأس مال البنك وإعساره في أي لحظة دون الاعتماد على باقي الأصول التي تقدر على أن تغطي حجم القروض المفرطة والمخصصات الضعيفة، فقانون الرفع من رأس مال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري أدّى إلى الاعتماد في نشاطاتهم على رأس المال فقط دون تخصيص أصول مختلفة يمكن الاعتماد عليها، بالنظر إلى السياسات الاقراضية العامة والسياسات الاقتصادية، والأزمات المختلفة التي شهدها الاقتصاد الوطني موازاة مع الإصلاحات المصرفية، مع كل هذا لكن لا تزال مخصصات التسوية والمؤونات منخفضة جدّا مقارنة مع إجمالي الأصول أو مع القروض الممنوحة للعملاء فقط لكلا البنكي، خاصة في ظل عدّة فترات كانت تمنح فيها أنواع وأشكال القروض دون مبررات أو ضمانات كافية، هذا الحجم المبالغ فيه يؤدي إلى خطر عدم السداد، عموما، كل هذه المؤشرات المتواضعة والتي تبين بعض الأخطاء والتجاوزات المصرفية والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة والوقوف عليها فقد يؤدي من خلال هذا

[1] نفس المرجع.

المعيار فقط إلى تعثر المصرف، لذلك على الإدارة اتخاذ الخطوات التصحيحية فورا لتدارك الوضع، وعليه يمكن إعطاء العلامة (**03**) للبنك محل الدراسة.

3. جودة الإدارة M:

يعبّر مؤشر جودة الإدارة خصوصا عن قوة معدّل الأداء المالي في جميع المجالات وكذا مراعاة البنوك الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة، ولرصد وفحص وتمحيص هذا المعيار وجدنا صعوبة كبيرة في تقييم هذا المؤشر، ولما له من مواصفات إدارية أكثر منها قياسية يمكن الاستناد إلى مجموعة من الاستبيانات والاستجوابات إضافة إلى الزيارات الميدانية للوصول إلى ترتيب هذا المعيار، فمن خلال دراستنا فقد اعتمدنا على بعض المؤشرات المتمثلة في تحليل ربحية البنك وتطوّر نموه في حدود تغير تفوق الـ15% بما يدل على الأداء الجيّد للبنك وبالتالي كفاءة الإدارة، وهو مؤشر يعكس سلوك البنك في الاستخدام الأمثل للموارد بأقل تكاليف وضمان أعلى ربحية، كل هذه النسب والمؤشرات لا تكفي للحكم على هذا المعيار، امتازت بالارتفاع المحسوس لهذا المعدل رغم الهبوط والتقلبات الاقتصادية التي شهدها القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ككل، بالإضافة إلى المقابلات التي قمنا بها مع إطارات وخبراء مجال التنقيط المصرفي.

ITEMS	2018	2019	التغير
نتيجة الاستغلال	13 647 831 284,80	4 836 458 885,30	-182%
الاحتياطات	31 635 534 801,48	37 857 418 835,45	16%

ومن خلال رصد مؤشر نتيجة الاستغلال وكذا احتياطات البنك في الجدول أعلاه تبيّن أن هناك خلل ما في نتيجة الاستغلال التي تراجعت بنسبة تغير 182% وهو يدل على تراجع ربحية البنك وتباطؤ وتيرة النجاحات وضعف السياسات المنتهجة مع ضعف السياسات التشغيلية، وكذلك بالنسبة لاحتياطات البنك فقد ارتفعت بنسبة مقبولة أكبر من 15% وهو دليل على وجود استراتيجيات ناجحة في تسيير عنصر الإدارة في البنك، وبالتالي فيمكن إعطاء **العلامة 03** للبنك مع ضمان وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية اللاّزمة، خاصّة ما إذا تفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين التي قد تدمر وتهدم الأداء المالي للبنك وتؤدي إلى تعثره، بغض النظر عن التقارير الإيجابية لمحافظي الحسابات.

4. مؤشر الربحية E:

باعتبار معيار ربحية البنك ضمن نموذج CAMEL له مرجعية قانونية تقيم وتصنف البنوك الجزائرية سواء من جهة الرقابة على أساس المستندات والتي تعتمد على عدّة مؤشرات ونسب مالية من بينها الـROA والـROE إضافة إلى بعض النسب المعيارية المستمدة من قوانين بنك الجزائر كالنتيجة الصافية إلى إجمالي أعباء البنك، اعتمدنا عليها في دراستنا إضافة إلى استنادنا إلى بعض الدراسات السابقة، وبالمحاكاة مع المعايير الدولية والقوانين الجزائرية وبيئة العمل المصرفي، اتضح لنا أن هذه المؤشرات هي الأمثل لتصنيف معيار الربحية وفقا لنموذج CAMEL، هذا كله لا يعتبر كافيا فدائما يستوجب من السلطات الوقوف على إجراءات الرقابة الميدانية والتفتيش والتدقيق؛

ITEMS	2018	2019	التغير
نتيجة الاستغلال	13 647 831 284,80	4 836 458 885,30	-182%
الاحتياطات	31 635 534 801,48	37 857 418 835,45	16%

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ مستوى النتيجة الصافية ومدى تغطيتها لأعباء وتكاليف المصرف في تزايد مستمر، هذا التزايد الذي يعكس بدوره مدى النمو الفعلي للأرباح الصافية للبنك فقد وجدنا بعض التراجع سنة 2019 إلى 182%، هذا التراجع سببه التناقص والهبوط الكبير في أرباح البنك تلك السنة وهذا من جرّاء السياسات المنتهجة من طرف الحكومة في زيادة المخصصات وإنشاء صندوق ضمان الودائع والرفع من رأس مال البنوك، وكذا من جهة أخرى تخوف جمهور المودعين وعملاء البنوك بصفة عامة من وضع أموالهم داخل الدورة الاقتصادية وضعف الثقة المصرفية بسبب الأزمات المختلفة خاصة الوضعية الوبائية (COVID 19) ، كلّها أسباب أدّت إلى تراجع نتيجة بنك BADR سنة 2019، ثمّ تأتي مرحلة العجز نوعا ما أو ترشيد النفقات والكبح المالي التي استقرت في مستويات دنيا في سنة 2019، هذا سببه تشديد الدولة على حرية حركة وانتقال رؤوس الأموال، ومراقبة تضخيم الفواتير التي غرضها تحويل الأرباح بطريقة غير قانونية، وهو ما أدّى إلى تراكم أرباح البنك ، أمّا بالنسبة للعائد على مجموع الأصول ROA الذي يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك من أجل تحقيق الأرباح نلاحظ من خلال الشكل أن العائد انخفض بحوالي 70% سنة 2019 ثمّ ارتفع أين وصل إلى 1.72% سنة 2018، سببه إتباع الحكومة للسياسة الانكماشية بغرض استهداف التضخم الذي تعدّى إلى أرقام قياسية، وكذلك شهد معدل العائد على أصول البنك ROA ارتفاعا محسوسا وصل إلى ذروته 2.61%سنة2018 ثمّ انخفض في سنة 2019 ، وبالتالي فتصنيف بنك BADR

بالنظر إلى جميع المعايير النسبية في الشكل ومن خلال ما سبق تبيّن أنه يتوافق مع الترتيب (**03**) الأمر الذي يتطلب ضمان وجود رقابة تنظيمية وإشرافية واتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.

5. السيولة المصرفية L:

كما ذكرنا آنفا، يعتبر عنصر السيولة من أهم معايير التقييم المصرفي في نظام CAMEL، حيث يتميز باستقلاليته التامة من العناصر الأخرى المكونة لهذا النظام، ويرى بعض الخبراء أن عنصر السيولة هو السبب الرئيسي في وقوع البنوك ضمن دوامة مخاطر السداد والتعثرات المصرفية، كما يستند هذا العنصر على مجموعة من النسب، والتي اعتمدنا في تحليلنا على بعضها بما يتوافق ومتطلبات نظام CAMEL مع النظر إلى معايير الرقابة الاحترازية والمعايير الإشرافية التي تنص عليها لجنة بازل مع المؤشرات الدنيا التي جاء بها صندوق النقد الدولي، من بين هذه المؤشرات والنسب هي نسبة التوظيف التي تعبر عن مدى تغطية الودائع للقروض الممنوحة للعملاء، وكذا للودائع المستقرة منخفضة المخاطر إلى إجمالي أصول البنك، ثمّ نسبة القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي أصول البنك؛

المؤشر	2018	2019
إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات	**71,65%**	**75,10%**
إجمالي الودائع إلى إجمالي القروض الممنوحة	**82,44%**	**85,33%**

يتضح من خلال الشكل أعلاه بالرغم من تحليل هذه النسب أن البنك لرصد هذا المعيار، فإنه يقوم إمّا بالتخوف وعدم المخاطرة ومنه الوقوع في خطر التجميد وماله من آثار سلبية لأنّ الأعباء مستقرة وبالتالي المساس برأس المال لابدّ منه لتلبية وتحقيق أعباء الاستغلال والثابتة ومنه عسر البنك، وإمّا الإفراط في منح القروض أي خطر عدم السداد، لهذا وبناء على الإجراءات وقوانين بنك الجزائر يستوجب العمل بالمادة 03 من النظام 11-04 لضمان السيولة الكافية، في الأخير يمكن تصنيف المصرف عند المرتبة (**02**) وهذا نظرا لالتزام البنك بالمعايير المتعارف عليها التي تشرح لنا مؤشر السيولة المصرفية التي تضمن توفر الأصول السائلة من جهة، وسياسة منح القروض وضمان الودائع الكافية من جهة أخرى، إلاّ أن البنك يشهد بعض نقاط الضعف وصعوبة التحكم في النشاط المصرفي، وجب على البنكين اتخاذ الإجراءات المناسبة والعمل خاصة بالمادة 22 من النظام 11-04 فيما يخص برامج الإجهاد المالي لتعزيز قدرة المصارف على الصلابة والتحكم في السيولة بشكل ناجح يصمن لها تحقيق أعلى ربحية، بالإضافة إلى الالتزام بالمادّة 17 من القانون 14-01 الذي يلزم البنوك بالتصريح الثلاثي للمخاطر الكبرى، ما يساعد على التصدي للتعثرات المصرفية قبل حدوثها.

- **التصنيف النهائي لكلا البنكين وفقا لنظام SNB:**

بناء على ماسبق من خلال التحليل المفصل لكل عناصر نظام CAMELS ، وبعد تجميع مجموع التصنيفات للبنك ثمّ قسمة المجاميع على المعامل 5 كما هو معمول به وبالاستناد إلى الجدول أدناه نجد أن بنك بحساب جميع معاملاته وقسمتها على معامل التصنيف نجد:

المؤشر	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
C	**2**
A	**3**
M	**3**
E	**3**
L	**2**
مجموع التصنيفات	**13**
متوسط التصنيفات	**2, 6**
المرتبة النهائية	**3**

من خلال هذا الجدول الذي استطعنا تحديد المراتب النهائية، ثمّ بالاستعانة بالجدول أدناه، يمكن لنا أن نحكم على كل هذه الترتيبات وإعطاء رأي عام وشامل وفقا لنظام CAMELS، مع إمكانية إدراج جميع سبل وإجراءات التصحيح المناسبة:

الجدول يوضح التصنيف وفق نظام CAMELS والإجراءات المناسبة لكل وضع

التصنيف	مجال الترتيب	العلامة النهائية	(درجة	موقف البنك	الإجراء الواجب اتخاذه
قوي	1 - 1,4	1		الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
مرضي	1,6 - 2,4	2		سليم نسبيا مع وجود بعض	معالجة السلبيات
معقول	2,6 - 3,4	3		يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
حرج وخطير	3,6 - 4,4	4		خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة
غير مرضي	4 - 6,5	5		خطير جدا	رقابة دائمة– إشراف

يتّضح لنا من خلال ما سبق أن بنك BADR يقع في المرتبة الثانية (**03**)، أي أن البنك يظهر عناصر الضعف والقوة، لكنه يحوز على بعض القصور في أحد أو مجموعة المعايير والمؤشرات مع النسب المعيارية التي شرحناها سابقا، وبالتالي يستوجب على البنك اتباع اجراءات الرقابة والمتابعة اللصيقة خاصّة الـ(A-M-E)، أي إعادة النظر في مؤشرات **الإدارة والربحية وجودة الأصول** قد يستلزم الأمر هنا تحسين جودة الإدارة وتخصيص عدّة دورات تدريبية لإطارات البنك مع المرافقة الدورية خاصة في مجال الرقابة والإشراف الداخلي

وتعزيز وظيفة التدقيق المصرفي، إضافة إلى الاستغلال الأمثل لموارد البنك والتسيير العقلاني لأصول البنك مع دراسة جدوى المشاريع الربحية واجتناب الوقوع في خطر التجميد أو السيولة المفرطة؛

خلاصة الفصل الثاني:

بعد القيام بالدراسة التحليلية ومحاولة إسقاطها على البنك عينة الدراسة المتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، اتضح لنا أوّلا من خلال أسلوب التنقيط المصرفي أن البنك أو القطاع المصرفي لا يزال ضعيفا في إجراءات الرقابة الاحترازية يمكن القول انعدام أساليب تعزيز قدرة وصلابة المصارف على مواجهة الصدمات، خصوصا في مجال جودة الأصول التي تمتلكها البنوك وكذا وظيفة الإدارة مع مؤشرات والاستخدام الأمثل لموارد البنك المتاحة من أجل تحقيق أعلى عائد حيث أنّنا في دراستنا اخترنا فقط هذا البنك من أجل تعميم النتائج على القطاع المصرفي كما اخترنا فقط سنتين2018-2019 لتحصيل نتائج حديثة وغير مهتلكة؛

جدير بالذكر أنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى جاهدا إلى استخدام الأساليب الحديثة لقياس الصلابة والمتانة المصرفية وبصفة دورية من أجل تحسين الأداء وليس تقييمه وهو ما استخلصناه من نتائج البحث سواء المتمثلة في الدراسة التحليلية أو أسلوب التنقيط المصرفي وعليه يمكن تعميم نتائج بحثنا وللإشارة أنّ عدّة أزمات مسّت الاقتصاد الجزائري ساهمت بشكل سلبي كبير في استحداث عدّة أدوات وبرامج ونظم للرقابة المصرفية.

الخاتـــــمة

الخاتمة

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم أحد أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، فحاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة و التي تمحورت حول "مدى مساهمة و تطبيق معيار CAMELS في تقييم صلابة البنوك التجارية "، من خلال الفصلين النظري و التطبيقي، رأينا كيف يعالج النموذج الأمريكي CAMELS مشاكل البنوك في ستة محاور وهي : رأس المال، جودة الأصول، السيولة، الريحية، الإدارة ، الحساسية المخاطر السوق، وعليه قمنا بتطبيقه على البنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR من أجل معرفة أدائه و تقييمه، وقد توصلنا إلى بعض الملاحظات وهي كالتالي :

– تميز بنك الفلاحة و التنمية الريفية بملاءة المالية حسب معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية أي أن البنك له كفاية في رأس المال جيدة.

– يعاني البنك من ضعف في جودة الأصول و يجب عليه إيجاد توليفة مختلفة من الأصول للخروج من الإعسار في أي وقت.

يعاني كذلك البنك من ضعف في جودة الإدارة و يجب اتخاذ التدابير ضمان جودة الرقابة التنظيمية للبنك.

– يعاني البنك من مشكل السيولة نتيجة النسبة المتزايدة في القروض المتعثرة.

– مؤشر ربحية البنك لا يعد دائما كافيا لمعرفة النتيجة الصافية للبنك.

نتائج البحث :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع قد تم التوصل إلى النتائج التالية :

1- يتميز نموذج CAMELS بعناصر مالية، فنية، و إدارية يمكن من خلالها تقيم أداء البنك.

2- يكشف معيار CAMELS نقاط القوة و نقاط الضعف في البنوك.

3- يعمل معيار CAMELS على إجراء شامل لأداء البنوك و مقارنته مع مستوى الصناعة في المحيط المصرفي، مما يؤدي إلى وضع إستراتيجيات للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية من أجل معالجتها.

4 – يصدر البنك الفلاحة و التنمية الريفية تعليمات ، و هي مستوحاة من معايير لجنة بازل على البنوك الجزائرية .

التوصيات :

بعد إستخلاصنا النتائج البحث و إثبات صحة الفرضيات يمكننا إقتراح جملة من التوصيات :

1- الإستفادة من خبرات البنوك العالمية و الأجنبية الرائدة في هذا المجال من أجل تحسين كفاءة و أداء البنك ؛

2. الإهتمام المتزايد بإعداد دورات تأهيلية في مجال تقييم البنك و هذا من أجل معرفة أداءه.

3. ضرورة بذل المزيد من الجهود وذلك للحد من القروض المتعثرة

4 – دراسة نقاط ضعف البنك، من أجل الحد من تفاقمها، خاصة من جانب السيولة .

أفاق البحث :

بعد موضوع تقييم أداء البنوك التجارية ذات أهمية في الجهاز الاقتصادي للدولة، و عليه لابد من تحسين و تقييم أداء البنوك الجزائرية دون استثناء، واستخدام معايير دولية حديثة لمواكبة التطورات خاصة البنوك العالمية ، وعليه من بين أفاق الدراسة ما يلي :

- تقييم أداء البنوك الإسلامية باستخدام نموذج SCAMELS.
- دور تقييم البنوك التجارية في التنبؤ بالأزمات المصرفية .

قائمة المراجع

1. الكراسنة ، إبراهيم – اطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر – ورقة عمل ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية – أبو ظبي –2006 ، آذار ، ص18.
2. الرشيد أحمد ، مالك – مقارنة بين معياريCAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية – مجلة المصرفي ، العدد 35 – 2005 ، آذار – ص1–3.
3. محمد المصطفى جلال ، عبد الباسط – قياس عنصر الادارة مكتبيا – مجلة المصرفي – العدد 57 ،2010 ، ص 20.
4. علي عبد الرضا حمودي العميد –مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية –حالة العراق)– البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث – بدون – ص6.
5. طارق عبد العال حماد– تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد و المخاطرة " – الدار الجامعية – الاسكندرية – مصر –ص 103.
6. بورقبة شوقي –طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الاسلامية –جامعة الملك عبد العزيز ، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي –السعودية ، جدة 2009 – ص3.
7. عبد النبي اسماعيل الطوخي –التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة– مجلة جامعة أسيوط – مصر – 2008 –ص 8.
8. مالك الرشيد أحمد –مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأداة حديثة للرقابة المصرفية– مجلة المصرفي – بنك السودان المركزي – العدد 35 – 2005 –ص 5.
9. الشماع خليل –مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال ، "الملائمة المصرفية و أثرها على المصارف العربية– ص45.
10. يوسف بوخلخال ، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 10 ، 2012 ، ص208.
11. بورقبة شوقي ، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الاسلامية – جامعة الملك عبد العزيز – جدة السعودية – 2009– ص9.

12. د. علي عبد الله الشاهين – أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود) – الجامعة الاسلامية – غزة – فلسطين – 2005.

13. بلعزوز بن علي ، "استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية" ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد السابع ، 2009 . ص334.

14. نصر عبد الكريم ، " المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2– دراسة لطبيعتها و سبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين" ، المؤتمر العلمي السنوي الخامس ، جامعة فيلادلفيا الاردنية ، المنعقد في الفترة من 04–2007/07/05 ، ص11.

15. حسين بلعجوز ، " ادارة المخاطر البنكية و التحكم فيها "، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية ، المركز الجامعي ، جيجل ، ص06.

16. مصطفى كامل رشيد، "مدى امكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل"، مجلة الادارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العراق، العدد 67 ، 2007، ص244.

17. هاجر زرارقي، "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2011–2012 ، ص65.

18. طارق الله خان ، أحمد حبيب، "ادارة المخاطر"، ترجمة:عثمان بابكر أحمد ، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2003، ص31.

19. عاشوري صورية، " دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية"، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 – 2011، ص: 112.

20. طاهر منصور حسن شحدة، استراتيجية التنويع والأداء المالي، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 02، 2003، ص296.

21. كافي ياسمين، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015–2016، ص05.

22. بن علي ميلود، **دور نموذج التنقيط المصرفي الجزائري في التحوط من مخاطر التعثر المصرفي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزئر، 2012، ص85.

المراجع باللغة الأجنبية:

23. Patrick Y . Trautmann – CAMELS Rating – United States Agency International Development (USAID) – 2006 – P4
24. Fraser, Donald R& Gup, Benton E &Kolari, james-Commercial Banking (the management of Risk)- south western college publishing, 2nd .ed-U.S.A -2001
25. Repot of Feredal،Deposit insurance corporation – DSC Risk Management Manual of examination policies. Op. cit. p2. 1-7-2011
26. Report of Federal Deposit Insurance Corporation –DSC Risk Management Manual of Examination Policies. P.2.1-7-2011

الملاحق

U: en Dinars

ACTIF	31/12/2019	31/12/2018
CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	227 811 806 122,61	247 114 702 439,79
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-
ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	75 357 868 156,55	75 419 395 920,95
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	139 139 303 584,12	123 046 776 018,10
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 044 395 025 003,27	935 338 814 931,82
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	39 902 769 136,96	39 976 721 625,06
IMPÔTS COURANTS – ACTIF	6 622 069 117,15	11 220 450 721,51
IMPÔTS DIFFÉRÉS – ACTIF	2 283 677 956,25	2 144 932 425,59
AUTRES ACTIFS	5 692 687 038,81	4 390 020 827,60
COMPTES DE RÉGULARISATION	4 595 206 409,61	9 475 230 422,99
PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	13 427 475 311,77	13 508 287 406,81
IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	16 648 018 859,23	15 528 620 311,01
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	38 188 189,05	15 278 670,57
ÉCART D'ACQUISITION	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	1 575 914 094 885,39	1 477 179 231 721,80

U: en Dinars

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
BANQUE CENTRALE	-	-
DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	152 367 638 120,88	75 954 641 636,34
DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 224 430 102 825,89	1 196 873 136 972,58
DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	10 193 140 675,06	10 851 312 674,81
IMPÔTS COURANTS - PASSIF	7 398 932 784,99	8 200 547 785,74
IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	329 999 838,54	236 808 085,46
AUTRES PASSIFS	7 191 094 717,03	5 472 113 011,89
COMPTES DE RÉGULARISATION	16 145 652 763,36	20 236 203 734,20
PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	8 897 515 396,75	8 632 476 818,26
SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-	-
FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	33 106 610 826,50	37 475 912 136,47
DETTES SUBORDONNÉES	8 486 200 000,00	8 426 200 000,00
CAPITAL	54 000 000 000,00	54 000 000 000,00
PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-
RÉSERVES	37 857 418 935,45	31 635 534 801,48
ECART D'ÉVALUATION	891 364 243,98	626 126 177,56
ECART DE RÉÉVALUATION	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
REPORT À NOUVEAU (+/-)	1 445 631 118,62	(3 425 947 150,83)
RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	4 836 458 885,30	13 647 831 284,80
TOTAL DU PASSIF	1 575 914 094 885,39	1 477 179 231 721,80

HORS BILAN

U: en Dinars

ENGAGEMENTS		31/12/2019	31/12/2018
A	**ENGAGEMENTS DONNES**	**450 228 658 965,11**	**477 393 481 029,62**
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES		11 547 004,90	15 017 960,98
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE		375 038 249 809,45	300 204 402 572,78
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES		36 262 465 164,73	86 270 435 271,33
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE		38 696 947 027,19	90 682 426 181,08
AUTRES ENGAGEMENTS DONNES		219 449 958,85	221 199 043,45
B	**ENGAGEMENTS RECUS**	**1 255 148 713 494,96**	**1 239 740 899 159,49**
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES		-2 396 261,70	658 495 218,26
ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES		423 908 730 173,43	499 944 615 648,41
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS		831 242 379 583,24	739 137 788 292,82

U: en Dinars

COMPTES DE RESULTATS	31/12/2019	31/12/2018
(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	59 544 173 160,62	62 129 885 406,48
(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	(18 811 164 605,12)	(16 953 234 812,81)
(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	6 714 732 795,43	6 725 966 800,01
(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(34 738 704,08)	(36 900 934,86)
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	0,00	0,00
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	604 989 222,88	507 505 543,27
(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	4 362 119 623,47	2 862 198 330,07
(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(48 202 991,63)	(794 762 291,27)
PRODUIT NET BANCAIRE	52 331 908 501,57	54 440 658 040,89
(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(21 778 563 433,22)	(19 735 836 641,93)
(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	(1 082 389 682,01)	(1 418 336 562,63)
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	29 470 955 386,34	33 286 484 836,33
(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	(35 724 291 050,42)	(23 357 246 632,05)
(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	11 477 192 224,03	6 007 454 805,12
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	5 223 856 559,95	15 936 693 009,40
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	(14 217,00)	0,00
(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)		0,00
(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	5 223 842 342,95	15 936 693 009,40
(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-387 383 457,65	(2 288 861 724,60)
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	4 836 458 885,30	13 647 831 284,80